تصاعديا بحسب المراحل الدراسية

المطيري يقترح زيادة مكافأة الطلبة بـ«الجامعة» و«التطبيقي»

ماجد المطيري

قدم النائب ماجد المطيري اقتراحا بقانون بصفة الاستعجال لتعديل بعض أحكام القانون رقم 10 لسنة 1995 م في شأن مكافآت الطلبة بجامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، وينص الاقتراح بقانون على ما يلي:

المادة الأولى: يستبدل نص البند 1 من المادة 6 من القانون رقم 10 لسنة 1995 م المشار إليه بالنص الآتي:

1ـ مقدار المكافأة الاجتماعية والتشجيعية ـ بنوعيها ـ على ألا تقل قيمة المكافأة الاجتماعية عن مائتين وخمسين دينارا كويتيا للطالب شهريا.

المادة الثانية: يضاف بندان جديدان تحت رقمي (4، 5) إلى احكام المادة 6 من القانون رقم 10 لسنة 1995 المشار اليه بالنص الآتي:

4ـ تحدد المكافأة الاجتماعية الممنوحة للطالب الجامعي شهريا وفقا للآتي بيانه:

أ ـ العام الدراسي الأول يحصل الطالب على إعانة شهرية قدرها مائتان وخمسون دينار كويتيا.

ب ـ العام الدراسي الثاني يحصل الطالب علي إعانة شهرية قدرها ثلاثمائة دينار كويتي.

ج ـ العام الدراسي الثالث يحصل الطالب علي إعانة شهرية قدرها ثلاثمائة وخمسون دينارا كويتيا

د ـ العام الدراسي الرابع وحتى تمام التخرج يحصل الطالب على إعانة شهرية قدرها أربعمائة دينار كويتي.

5ـ تحدد المكافأة الشهرية الممنوحة لطلبة المعهد التطبيقي شهريا وفقا للآتي بيانه:

● العام الدراسي الأول يحصل الطالب علي إعانة شهرية قدرها مائتان وخمسون دينارا كويتيا.

● العام الدراسي الثاني وحتى تمام التخرج يحصل الطالب على إعانة شهرية قدرها ثلاثمائة دينار كويتي.

المادة الثالثة: يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

المادة الرابعة:على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون. ونصت المذكرة الإيضاحية للقانون على ما يلي:

تهتم الدول المتقدمة أن تدعم وبقوة طلاب المرحلة الجامعية وتعمل على توفير حياة كريمة لهم إيمانا منها بأنهم هم أمل المستقبل، حيث تعد المكافأة الاجتماعية أمرا ضروريا وحتميا للطالب الجامعي نظرا لاحتياجاته المتعددة والمتشعبة سواء أكانت هذه الاحتياجات على المستوى الشخصي أو على المستوى الدراسي من كتب ومستلزمات دراسية وأبحاث علمية.

ونظرا لتغير أسعار البلد وغلاء المعيشة وارتفاع أسعار المستلزمات الدراسية الأمر الذي يصعب معه الموازنة بين ما يصرف للطالب الجامعي كمكافأة اجتماعية وبين احتياجاته، لا يكفي لسد الحد الأدنى منها.

ولما كان ذلك وانطلاقا من حرصنا وإيمانا منا بدور التعليم العالي في التنمية باعتباره المسؤول الأول عن إخراج الكوادر البشرية صناع المستقبل لذلك وجب علينا التدخل لسد الخلل وإصلاح ما نراه معيبا وأداتنا في ذلك هو تقديم اقتراح بتعديل بعض أحكام القانون رقم 10 لسنة 1995 بزيادة المكافأة الاجتماعية الممنوحة للطالب الجامعي (الكويتيين ـ أبناء الكويتيات) وتزداد تصاعديا مع صعود الطالب للعام الدراسي التالي حتى نوفر له جميع السبل التي تؤهله للإبداع والتفرغ لتخصصه التعليمي، ولكون هذا الأمر أهمية قصوى تتمثل فيما يمثله من انعكاس إيجابي على مستوى الطالب الجامعي بما يعود في الأخير بالنفع على الدولة والمجتمع، ولما يمثله أيضا من تخفيف العبء المادي على الأسر الكويتية.

استفسر عن وجود برنامج زمني لتنفيذ المشروع السكني

الدقباسي: كم عدد الوحدات في «جنوب سعد العبدالله»؟

علي الدقباسي

وجه النائب علي الدقباسي سؤالا إلى وزير الدولة لشؤون الإسكان د.جنان بوشهري قال في مقدمته: إن القضية الإسكانية تعد من القضايا المهمة في البلاد، حيث ان كثيرا من المواطنين يعانون بانتظارهم لمدد طويلة للحصول على وحدة سكنية مما يتسبب بوجود أزمة سكنية أدت الى تذمر المواطنين من طول فترة انتظارهم لتأخر تلك المشاريع الإسكانية، ومنها مشروع مدينة جنوب سعد العبدالله. وطالب إفادته بالآتي:

1ـ كم وحدة سكنية يغطي مشروع مدينة جنوب سعد العبدالله؟

2ـ هل هناك برنامج زمني لتنفيذ مشروع مدينة جنوب سعدالعبدالله؟ يرجى تزويدي بالبرنامج الزمني ان وجد؟

3ـ قامت المؤسسة العامة للرعاية السكنية بتوقيع اتفاقية لتطوير مدينة جنوب سعد العبدالله؟ يرجى إفادتي عما تم بشأن هذه الاتفاقية؟

4ـ هل تم الانتهاء من أعمال التخطيط والتصميم والدراسات الاقتصادية لمشروع مدينة جنوب سعد العبدالله؟ وما هي الشركة التي تم التوقيع معها لتنفيذ أعمال التخطيط والتصميم والدراسات الاقتصادية لمشروع مدينة جنوب سعد العبدالله؟ ومتى تم التوقيع معها؟ وهل تسلمت الوزارة أعمال التخطيط والتصميم من الشركة المختصة؟

5ـ هل تم إخلاء موقع الإطارات المستعملة في الأراضي المخصصة لمدينة جنوب سعد العبدالله بشكل نهائي؟ وفي حال لم يتم إخلاء تلك الإطارات بشكل نهائي يرجى إفادتي عن الأسباب التي منعت من إخلاء تلك الإطارات؟

6ـ هل قامت الوزارة بالتنسيق مع بلدية الكويت لإخلاء المزارع الموجودة في أراضي مشروع مدينة جنوب سعد العبدالله؟ وماذا تم بشأن إخلاء تلك المزارع؟

7ـ هل هناك معوقات لتنفيذ مشروع مدينة جنوب سعد العبدالله حالت دون تنفيذ المشروع في موعده؟

8ـ هل قامت الوزارة بالتنسيق مع الجهات المختصة لحل تلك المعوقات؟ يرجى تزويدي بنسخ من تلك المراسلات ان وجدت؟

9ـ قام مجلس الوزراء بإحالة المشروع الى لجنة الخدمات بمجلس الوزراء لحل معوقات تنفيذ مشروع مدينة جنوب سعد العبدالله، وذلك بعام 2016؟ يرجى إفادتي عما قامت به اللجنة خلال تلك الفترة وما تم بشأن تنفيذ توصيات اللجنة؟

10ـ هل حددت المؤسسة العامة للرعاية السكنية موعدا لتوزيع الأراضي على المواطنين لمشروع مدينة جنوب سعد العبدالله؟ يرجى إفادتي بذلك التاريخ.

العدساني: لن نسمح بمس الحريات أو التعدي عليها

رياض العدساني

لمشاهدة الفيديو

قال النائب رياض العدساني: أود التحدث عن حرية التعبير وبخصوص وزارة الداخلية وما تتحمله وخاصة المباحث، والقضية التي رفعت علي من احد النواب السابقين، حيث انني ذكرت ما قاله في قناة تلفزيونية بانه تسلم أموالا من رئيس الوزراء، ولكن تقرير المباحث الذي أرسل إلى النيابة العامة أتى فيه انني اتهمته بالرشوة وغسيل الأموال وتضخم الحسابات، وهذا الأمر عار عن الصحة ويعتبر بلاغا كاذبا.

وتابع العدساني: من يتحمل ذلك هم المباحث ووزير الداخلية هو المسؤول الأول عن هذا الأمر، وإذا كان لا يعلم فالمصيبة أعظم، وآخر ما أفكر به نفسي ومستعد لأن أتحمل، لكن عامة الناس كيف، كم شخص وقع بجريرة المباحث نتيجة خطأ فادح، وتقرير المباحث في هذه القضية أرسل خطأ، وأنا أضع الشعب الكويتي في المقدمة وأضعه على العين والرأس وكم شخص اليوم من المواطنين أو الوافدين يتعرض لهذا الأمر، بالتالي لن نقبل ان تكون الكويت دولة بوليسية لا من قبل وزير الداخلية أو رئيس الوزراء، وسوف أواجههم في هذا الأمر، ليس بشأن قضيتي إنما بشأن قضية عامة.

وزاد العدساني: التزوير بالحقائق مرفوض ويجب ان يفتح هذا الملف وقضية إعداد تقارير المباحث الخاصة بالمواطنين لأنها قد تمس شريحة كبيرة منهم، لن نسمح بمس الحريات أو التعدي عليها والتمادي فيها، فنحن نحتاج إلى وزير داخلية جديد وهذا الأمر لن يمر مرور الكرام، وأعطيت وزير الداخلية فرصة اكثر من مرة على العديد من القضايا مثل قضية تضخم الحسابات في هذا المجلس والتي كانت ملفاتها في امن الدولة وطلبت منه تحويلها الى النيابة لأكثر من مرة ولم يحولها إلا حينما هددته بالاستجواب والأمر نفسه ينسحب على قضية بند الضيافة الذي طلبت منه فتح ملفها، بالإضافة إلى قضية المتهمين والمتورطين الذين يخرجون ويدخلون البلاد وكأنها وكالة من غير بواب وحينما هددته بالاستجواب فتح تحقيقا، لماذا وزير الداخلية لا يتخذ إجراءات بنفسه؟. وقال العدساني: أوجه رسالة لكل الوزراء بأن أموال وثروات البلد ليست ملكا لكم وليست صكا باسمكم ولستم فوق القانون وسوف نحاسبكم وفق الدستور والقانون.

أول مرة في الكويت
شاهد بتقنية الواقع المعزز
حمل تطبيق Zappar

تساءل عن جدوى وجود الشركة في ظل وصول الأسعار الى 1250 ديناراً

الفضل: إصلاح الخلل في شركة الدرة للعمالة المنزلية بتغيير مجلس إدارتها

أحمد الفضل

لمشاهدة الفيديو

طالب النائب أحمد الفضل وزير المالية د.نايف الحجرف بتحمل مسؤولية وإصلاح الخلل الحاصل في مجلس إدارة شركة الدرة للعمالة المنزلية، من خلال تصحيح الأمور وتغيير مجلس إدارتها.

وقال الفضل في تصريح صحافي في المركز الإعلامي لمجلس الأمة «إنه بعدما اكتملت السنة التأسيسية الأولى لشركة استقدام العمالة المنزلية (شركة الدرة) أصبح أمامنا بيانات مالية نستطيع من خلالها تقييم الأداء المالي للشركة».

وأوضح أن شركة الدرة أسستها الهيئة العامة للاستثمار برأسمال 3 ملايين دينار بهدف كبح جماح الغلو في الأسعار والربح الفاحش الذي تحققه مكاتب الخدم بالاتفاق مع مراكز جلب العمالة المنزلية في دولهم.

وأشار الفضل إلى ابتزاز الكويت والحديث عن المعاملة غير الإنسانية التي ليست فقط في الكويت بل في البلاد الأوروبية أيضا، مبينا أنها حالات فردية قليلة لا تذكر.

وبين أنها كانت خيوط مؤامرة تحاك لكي يستفيد أصحاب وملاك مكاتب جلب الخدم الذين يسيطرون على 80٪ من المكاتب الموجودة بالبلد بأسماء مختلفة وهي مجموعة قليلة تتحكم في هذا القطاع الكبير.

وأوضح أن 40٪ من رأسمال الشركة للجهات الحكومية، متمثلة في الهيئة العامة للاستثمار والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وشؤون القصر والخطوط الجوية الكويتية لكل منها 10٪ منها، بالإضافة إلى 60٪ أعطيت كملكية لاتحاد الجمعيات.

وذكر أنه كان على كل هذه الجهات أن تتضافر لتسهيل خيار التعاقد مع عمالة منزلية للمواطن، «إلا أننا وكعادة أي جهة أو أي شركة تدعم بالأموال الحكومية فيساء التصرف في هذه الأموال وهذا ما حدث».

وبين أن «الشركة إلى اليوم بالرغم من كل هذه الإمكانيات إلا أنها إلى الآن موقعها على الانترنت لا يعمل بالرغم من تعاقدها مع شركة متخصصة بـ (الآي تي) ولم تطرح كمناقصة عامة».

وقال إن «الشركة تدعي أنها تعمل ولديها عمالة ولكن فعليا لا تجد شيئا مما يضطر المواطن إلى اللجوء إلى السوق مرة أخرى بذات الأسعار المرتفعة التي قد تصل إلى 1200 دينار».

وأكد أنه «ذهب بنفسه الى الشركة لاستقدام أحد الخدم ولم يجد الخدم مما اضطره إلى الذهاب إلى أحد المكاتب ووجد السعر 1250 دينارا»، متسائلا: ما الفائدة من وراء شركة الدرة؟، مع العلم أن مديرها العام يتقاضى راتبا يتجاوز الثلاثة آلاف دينار وتم تخفيضه إلى فوق الألفي دينار.

وذكر أن «هناك مكافآت صرفت لأعضاء مجلس الإدارة بدون وجود خدمة، غير أن رأس المال صرف منه 600 ألف دينار منها 250 ألف دينار لدراسة الجدوى بعد تأسيس الشركة».

ووجه حديثه إلى وزير المالية د.نايف الحجرف الذي يهيمن على 3 جهات حكومية قائلا: إن ممثل الهيئة العامة للاستثمار لا يعمل عملا سليما مثله مثل ممثل مؤسسة التأمينات وشؤون القصر والخطوط الجوية الكويتية.

وحمل الفضل مسؤولية فشل شركة الدرة إلى وزير المالية داعيا إياه باتخاذ موقف صارم خاصة تجاه ممثل هيئة الاستثمار، مشيرا في الوقت نفسه إلى أن الشركة توفر فقط ثلث العدد المطلوب من الخدم والثلثين تغذيهم المكاتب ذات الأسعار المرتفعة.

وبين أن هناك مشكلة في مجلس إدارة الشركة وأعضائها الذين جاءوا بالانتخابات، مشيرا إلى أن الشركة خاسرة وتأتي بأقل من العدد المطلوب في ظل مكافآت كبيرة لأعضاء مجلس الإدارة، معتبرا أن هذا سيتحمل الوزير المسؤولية كاملة». وفي موضوع آخر قال الفضل «عندما نتحدث عن قضية الأمطار فإننا نتحدث بموضوعية وعندما نهاجم الأشخاص فنهاجم بالدليل، وهاجمت على هذا المنبر تقرير لجنة التحقيق في قضية الأمطار التي تسترت على الشركات وحمل التقرير المسؤولية لرئيسي الوزراء السابق والحالي».

وذكر أنه يرفض تحويل الموضوع إلى فتنة طائفية «فنحن أذكى من أن نقع فيه، فهناك سرقة مال عام من الشركات».

وأكد أن «حكم خلية العبدلي في محكمة التمييز به حرمنة للمال العام.

وطالب الفضل «بتصحيح الأمور من خلال عقد اجتماع للجمعية العمومية للشركة وتغيير مجلس الإدارة إلى أن نجد حلا، وهذه الشركة يجب أن تذهب فهي منفذ للهدر والصرف من المال العام، ولم تساعد المواطنين».

وذكر أن «أحد أعضاء مجلس الإدارة عسكري وهناك كتاب من الفتوى والتشريع يحظر هذا الأمر، مبينا أنه سلم كل المعلومات للوزير الحجرف، فإما أن تحل الشركة والانتهاء من هذا الهدر في المال العام أو تعديل مجلس الإدارة بالكامل، لأن الرواتب كانت مقابل أن تكون العمالة رخيصة وإلا وهو في القضاء ولن أعلق على قضية أمام القضاء، وأرفض اختباري في وطنيتي، وأنا عدو كل من يحاول تمزيق الوحدة الوطنية وهز استقرار البلد».

وأوضح أن «قواعدي الانتخابية ليس بيني وبينهم (ديل) إلا كلام قلته وصدقوني فيه ومرت ثلاث سنوات ويحكمون علي بعلاقة راقية».

وجدد الفضل تأكيده على أن «تقرير لجنة التحقيق في حادثة الأمطار لم يقرر أي إدانة للشركات بحجة أن لديهم مشاريع لم تفشل ولم تغرق، بل التقرير طلب لهم المغفرة وحمل المسؤولية لرئيس الوزراء».

دعوة
لحضور اجتماع الشركاء
لشركة محاصة مجمع دسمان التجاري - تحت التصفية

يسر الشركة الوطنية العقارية (ش.م.ك.ع) بصفتها مصفي شركة محاصة مجمع دسمان التجاري - تحت التصفية دعوة السادة الشركاء لحضور اجتماع الشركاء المقرر عقده في يوم الأربعاء الموافق 21/08/2019 في تمام الساعة 12 ظهراً في مقر الشركة الوطنية العقارية (ش.م.ك.ع) في منطقة شرق - مجمع دسمان - الدور الثاني.

على السادة الشركاء مراجعة الشركة الوطنية العقارية (ش.م.ك.ع) في مقرها لاستلام جدول الأعمال والتوكيلات.

ملاحظة:
حضور الجمعية يكون إما (أصالة) أو (إنابة) بموجب توكيل رسمي أو تفويض من الشريك نفسه. ولن يسمح بحضور الأصيل والوكيل معاً وذلك إعمالاً لنص المادة (112) من قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016.

المصفي
الشركة الوطنية العقارية

جمعية الفروانية التعاونية
تشكيل الهيئة الإدارية لمجلس الإدارة لعام 2019

تم بعون الله وتوفيقه انعقاد الجمعية العمومية العادية والانتخابات مساء يوم الاحد ٢٠١٩/٧/٢٨ وتم التصديق على الميزانية العمومية والحسابات الختامية وقد اسفرت نتائج الانتخابات على النحو التالي:

الترتيب	الاسم	عدد الاصوات
الاول	غريب سعد شايع الرشيدي	219
الثانى	محمد عبدالكريم محمد النمران	215
الثانى مكرر	مشعل عباس حبيب المناور	215
الرابع	خالد عيد سيف الخرينج	202
الخامس	فهد خالد نزال المعصب	177

وقد عقد مجلس الادارة اجتماعه يوم الاثنين الموافق ٢٠١٩/٧/٢٩ لتشكيل الهيئة الادارية لمجلس الادارة وبحضور ممثل وزارة الشئون الاجتماعية السيد/ أحمد بدر المطيرى ، وتم تشكيل المجلس واللجان المنبثقة عنه كما يلي:

الاسم	المنصب
فلاح محمد فلاح الهيفي	رئيس مجلس الادارة
احمد محمد عايض الجسار	نائب رئيس مجلس الادارة
محمد عبدالكريم محمد النمران	امين السر
غريب سعد شايع الرشيدي	امين الصندوق
محمد ناصر عبدالله الكعمي	رئيس لجنة المشتريات
خالد عيد سيف الخرينج	رئيس اللجنة المالية والادارية
فهد خالد نزال المعصب	رئيس لجنة الخدمات الاجتماعية
مسلم حمد مسلم الراجحي	رئيس لجنة المشاريع الصغيرة والمتوسطة
مشعل عباس حبيب المناور	عضوا

ويتقدم مجلس الإدارة بخالص الشكر والتقدير لجميع الإخوة السادة المساهمين على ثقتهم الغالية ونعاهدهم على بذل المزيد من الجهد والعطاء فى خدمة مصالح الجمعية والنهوض بها نحو الافضل، كما يتقدم مجلس الادارة بالشكر والتقدير لممثلى وزارة الشئون الاجتماعية ووزارة الداخلية ووزارة التربية.

والله ولى التوفيق ،،،

مجلس الادارة